

< دانا الفقير
اقتصادية
+965 2259 5373, danafakir@nbk.com

< إلياس بخعاري
كبير الاقتصاديين
+965 2259 5364, eliasb@nbk.com

الاقتصاد الكلي

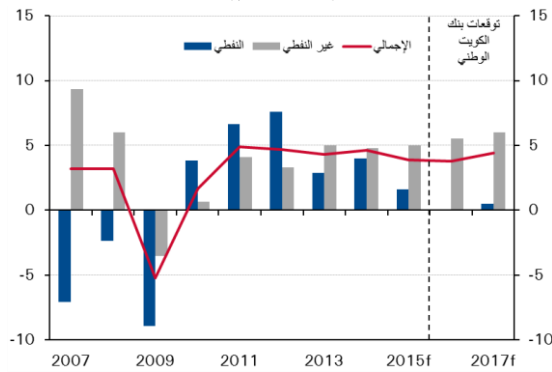
الاقتصاد الإماراتي النفطي يتراجع والاقتصاد غير النفطي يحافظ على النمو في ٢٠١٦ و ٢٠١٧

آفاق وتوقعات

- توقعات باعتماد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام ٢٠١٥ على خلفية ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي. ومن المتوقع أن يبدأ بالاستقرار في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ تماشياً مع تحسن نمو القطاع غير النفطي إلى ما يقارب ٥٪-٦٪ نتيجة قوة قطاع الضيافة وقطاع النقل والمواصلات وقطاع التشييد والبناء.
- توقعات بارتفاع معدل التضخم بواقع ٤,٠٪ في العام ٢٠١٥ على خلفية ارتفاع التضخم في قطاع الإسكان لتعتدل وتيرته لاحقاً في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ إلى ٣,٥٪.
- توقعات بتسجيل عجز مالي بسيط في ميزانية العام ٢٠١٥ والعام ٢٠١٦ وتوقعات بالاقتراب من تحقيق توازن في العام ٢٠١٧.
- قد يشهد القطاع المصرفي ضيقاً في السيولة نتيجة تجاوز نمو الائتمان مستوى نمو الودائع الذي لا يزال ضعيفاً متأثراً بتراجع الإيرادات النفطية المستمر.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

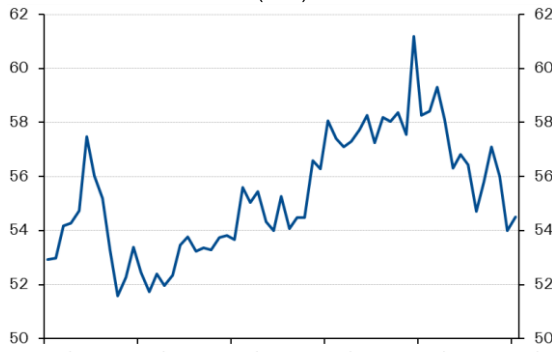
(النمو السنوي)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: مؤشر ماركيت لمديري المشتريات

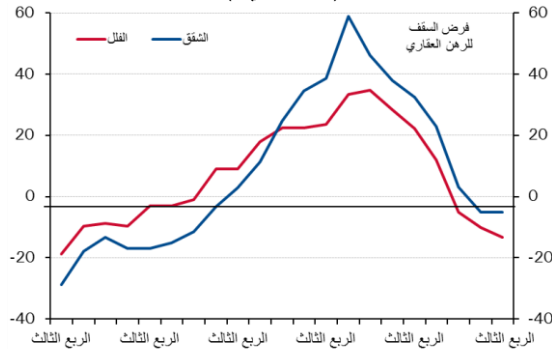
(مؤشر)



المصدر: ماركيت

الرسم البياني ٣: أسعار مبيعات العقار السكني

(النمو السنوي)



المصدر: شركة أستيكو وشركة جونز لانغ لاسال

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يحافظ على مرونته نسبياً

يقدّر بلوغ نمو الاقتصاد الإماراتي ٣,٩٪ على أساس سنوي خلال العام ٢٠١٥ واستمرار نمو الناتج المحلي النفطي الحقيقي بالتأثر سلباً بأداء الأسواق العالمية للطاقة. ومن المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧ تماشياً مع مرونة القطاع غير النفطي وتعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي.

من المتوقع أن يشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي ضعفاً على المدى القريب إلى المدى المتوسط في ظل تراجع مستوى الطلب العالمي. ومن المحتمل أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي من ٤,٠٪ على أساس سنوي في العام ٢٠١٤ إلى ١,٦٪ على أساس سنوي في العام ٢٠١٥. كما من المحتمل أن يستقر النمو في العام ٢٠١٦ ليتسارع بعد ذلك في العام ٢٠١٧ نتيجة ارتفاع الانتاج النفطي.

ومن المتوقع أن يتسارع نمو القطاع غير النفطي إلى ما يقارب ٥,٥٪ و ٦,٠٪ على أساس سنوي للعامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وسيستمر هذا القطاع بالنمو نتيجة انتعاش النشاط في قطاع السياحة وقطاع الخدمات المالية وقطاع التشييد والبناء. ومن المتوقع أن يتسارع الأخير تماشياً مع قرب الاستعدادات للمعرض الدولي

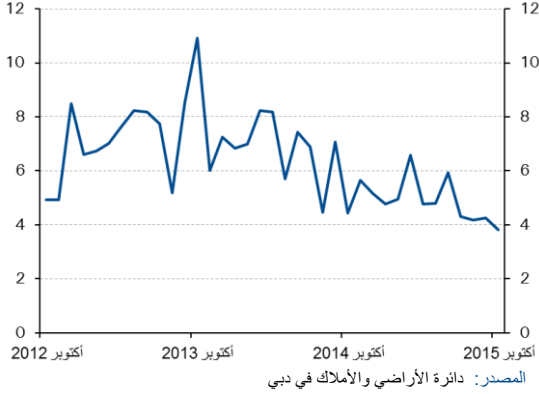
التوقعات الاقتصادية

	*٢٠١٧	*٢٠١٦	*٢٠١٥	*٢٠١٤	
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٤٢٧,٩	٣٨٧,١	٣٦١,٤	٣٩٩,٤	مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٤,٤	٣,٨	٣,٩	٤,٦	النمو سنوي
- القطاع النفطي	٠,٥	٠,٠	١,٦	٤,٠	النمو سنوي
- القطاع غير النفطي	٦,٠	٥,٥	٥,٠	٤,٨	النمو سنوي
التضخم	٣,٥	٣,٥	٤,٠	٢,٠	النمو سنوي
الميزانية	٠,٣	-١,٣	١,٢-	٤,٢	كسبية من الناتج المحلي

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني
**توقعات

الرسم البياني ٤: قيمة الصفقات

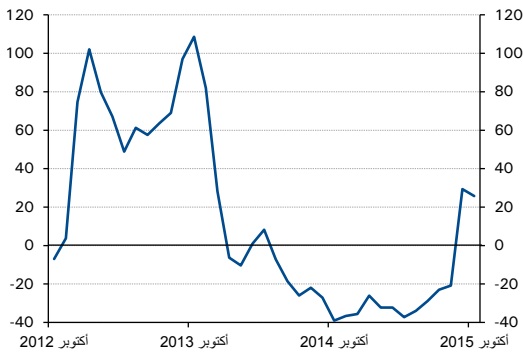
(مليار درهم إماراتي)



المصدر: دائرة الأراضي والأموال في دبي

الرسم البياني ٥: عدد الصفقات

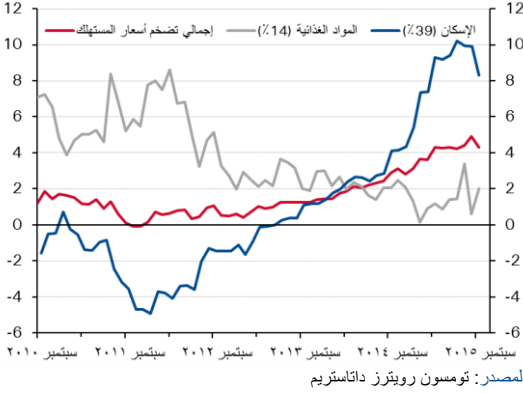
(النمو السنوي متوسط متحرك لثلاثة أشهر)



المصدر: دائرة الأراضي والأموال في دبي

الرسم البياني ٦: تضخم أسعار المستهلك حسب القطاعات

(النمو السنوي %، الأوزان بين القوسين)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

(إكسبو ٢٠٢٠). كما أعلن الشيخ خليفة مؤخراً أن السلطات الفيدرالية تعزم استثمار ما يصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليار درهم أو ما يعادل ٨٢ مليار دولار محلياً لتعزيز الاقتصاد المعرفي. وتشمل الخطة أيضاً زيادة عمالة إلى ثلاث أضعاف بحلول العام ٢٠٢١.

مؤشر مديري المشتريات يتراجع في العام ٢٠١٥

تراجع مؤشر مديري المشتريات خلال العام ٢٠١٥ متأثراً بقوة الدولار والدرهم تبعاً وتراجع مستوى الطلب العالمي. فقد بلغ مؤشر الإمارات الرئيسي لمديري المشتريات، والذي يعد مؤشراً قديماً للاقتصاد الإماراتي، في الربع الرابع من العام ٢٠١٥ متوسط ٥٣,٩ متراجعاً من مستواه خلال أول ثلاثة أرباع من العام البالغ ٥٦,٧ ومشيراً رغم ذلك التراجع إلى توسع وتيرة نمو الاقتصاد. (ويشير تجاوز المؤشر مستوى ٥٠ إلى التوسع في الاقتصاد بينما يشير إلى التقلص عند بلوغه أقل من ٥٠).

وبدت الضغوطات التضخمية مستقرة نوعاً ما تماشياً مع تراجع تكاليف الطلبات الجديدة واستقرار تكاليف العمالة، الجدير بالذكر أن التوظيف قد حافظ على اعتدال وتيرته على الرغم من بقاء أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية. ومن المفترض أن يساهم ذلك في إزالة المخاوف بشأن أثر النفط الكبير على الاستهلاك المحلي والاقتصاد بشكل عام.

أسعار العقار السكني في دبي تستمر بالتراجع في العام ٢٠١٥

استمرت أسعار العقار السكني في دبي بالتراجع في العام ٢٠١٥، إلا أن الفترة الأخيرة من العام قد شهدت بعض الاستقرار لا سيما في أسعار الشقق. وتشير شركة "استيكو" للخدمات العقارية إلى تراجع أسعار الشقق في دبي بواقع ٥٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من العام ٢٠١٥ وتراجع أسعار الفلل بواقع ١٠,٢٪ و ١٣,٣٪ على أساس سنوي في الربع الثاني والربع الثالث من العام ٢٠١٥ على التوالي.

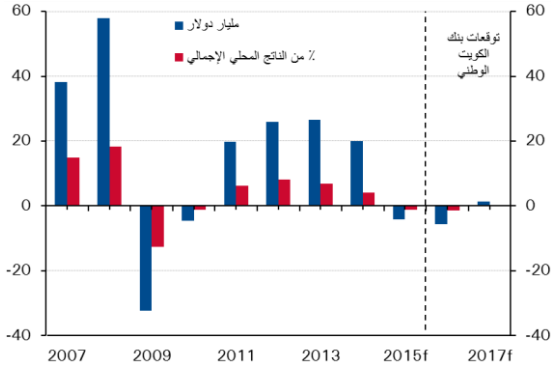
وقد ساهم رفع الرسوم على الصفقات في الربع الأخير من العام ٢٠١٣ بالإضافة إلى تحديد سقف للرهن العقاري في بداية العام ٢٠١٤ (قبل تراجع أسعار النفط) في تحقيق النتائج التي كانت السلطات تود تحقيقها كركود نشاط العقار السكني وكبح نشاط المضاربة. وقد صاحب تلك الأمور ارتفاع مستمر في توفر الوحدات السكنية بالإضافة إلى تقلبات في وتيرة الرغبات والإقبال على المخاطرة في سوق العقار السكني.

وقد اضطر البائعون لخفض الأسعار في ظل تزايد وفرة الوحدات السكنية. كما ان العديد من المشترين قد اتجهوا لشراء الوحدات السكنية الجاهزة والأقل تكلفة. وبينما استمرت قيمة الصفقات بالتراجع، شهد عدد الصفقات تعافياً إلى حد ما نتيجة زيادة النشاط في مكون الوحدات السكنية بأسعار ميسرة. وتوقع مستقبلاً أن يرتفع النشاط العقاري في الوحدات السكنية ذات السعر المتوسط لا سيما في ظل أسعار النفط المتدنية والقوانين لتضييق الإقراض.

كما تسببت قوة الدرهم أمام العملات الرئيسية للأسواق الناشئة في التأثير سلباً على سوق العقار وعلى مبيعات المشترين الروسيين والآسيويين. أما بالنسبة للإماراتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي فمن المتوقع أن يكون هذا التأثير محدوداً لارتباط عملاتهم بالدولار الأميركي.

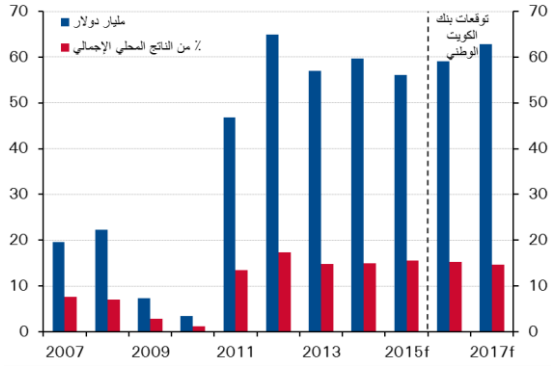
وقد بات من الواضح أن سوق العقار في دبي تشهد حركة تصحيحية وقد استطاعت المعايير الجديدة توجيه السوق العقاري الى المسار الصحيح مع احتمال وجود تراجع أكبر مستقبلاً

الرسم البياني ٧: الميزانية



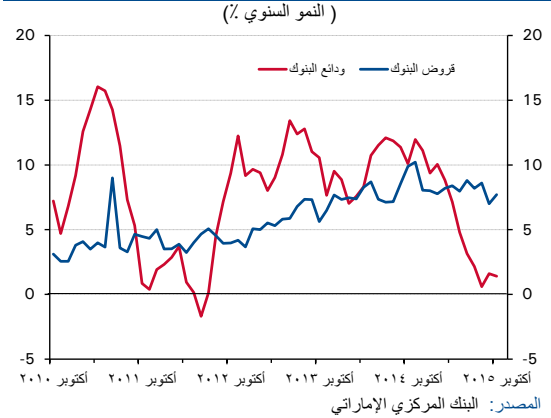
المصدر: المركز الوطني للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني
ملاحظة: الميزانية تشمل أرباح شركة بترول أبو ظبي الوطنية والدخل الاستثماري

الرسم البياني ٨: ميزان الحساب الجاري



المصدر: المركز الوطني للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٩: الائتمان المصرفي



المصدر: البنك المركزي الإماراتي

توقعات باستقرار معدل التضخم في أسعار المستهلك بين المدى القريب و المدى المتوسط

من المتوقع أن يستقر معدل التضخم العام خلال الأشهر القادمة بعد أن شهد تسارعاً في النصف الأول من العام ٢٠١٥ وذلك نتيجة استقرار التضخم في مكون الإسكان الذي يشكل جزءاً كبيراً من معدل التضخم العام. وتشير بيانات شهر سبتمبر إلى تباطؤ التضخم إلى ٤,٣% على أساس سنوي تماشياً مع تراجع التضخم في تكاليف المنازل واستقرار أسعار المواد الغذائية.

وقد بلغ نمو تكاليف المنازل أعلى مستوى له عند ١٠,٢% على أساس سنوي في يونيو الماضي. وقد بدأ بالارتفاع منذ أواخر العام ٢٠١٣ نتيجة تعافي قطاع العقار السكني. وجاء الارتفاع في نمو تكاليف المنازل نتيجة رفع أسعار الكهرباء والماء للمواطنين والوافدين بالإضافة إلى إلغاء سقف الإيجارات في أبوظبي. ولكن من المفترض أن يستقر التضخم في مكون الإسكان على المدى المتوسط نتيجة وفرة الوحدات السكنية وتراجع التأثير الذي تركه رفع تكاليف الخدمات.

وسيد أيضاً كل من قوة الدولار وتراجع أسعار السلع من أي ارتفاعات في المعدل العام. لذا فنتوقع أن يبلغ معدل التضخم متوسط ٤,٠% في العام ٢٠١٥ و ٣,٥% في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

تسجيل عجز مالي بسيط في العام ٢٠١٥ والعام ٢٠١٦ نتيجة ارتفاع مستويات الإنفاق وتراجع الإيرادات النفطية

في ظل ثبات مستويات الإنفاق وتراجع الإيرادات (مع بلوغ سعر التعادل للنفط ٧٠ دولاراً للبرميل) من المتوقع أن تسجل الميزانية عجزاً مالياً بسيطاً يبلغ ١,٢% و ١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي، وذلك بعد أن كانت سجلت فائضاً بلغ ٤,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٤.

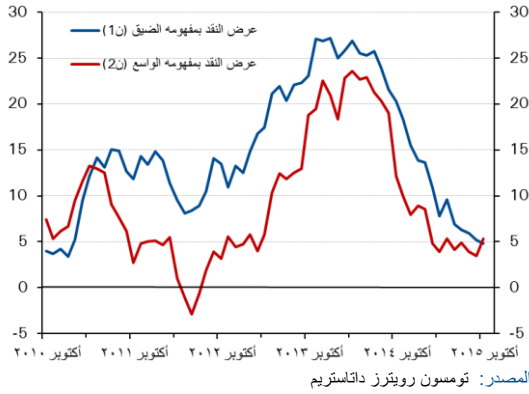
ومع امتلاك الإمارات احتياطات مالية ضخمة تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي بواقع ٢٠٠% تمكنها من تمويل العجز المالي، فإنه ليس من المحتمل أن يحتاج اقتصاد الإمارات أي دعم مالي كبير على المدى المتوسط. إذ من المتوقع أن تحافظ إماراتي دبي وأبوظبي على ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية. ومن المتوقع أن يتسارع الإنفاق على مشاريع البنية التحتية في دبي خلال فترة الاستعدادات للمعرض الدولي (إكسبو ٢٠٢٠).

ولا يعني ذلك أن إمارات الدولة الأساسية لم تلجأ للقيام ببعض الإصلاحات المالية مؤخراً. إذ تشير بعض التقارير الأخيرة إلى تأخير أبوظبي إنفاقها على عدد من المشاريع التي لا تعد ذات أولوية. وتعزز السلطات في دبي إصدار قانون يخص مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أواخر العام ٢٠١٥ والذي من شأنه تشجيع التمويل الخاص لمشاريعها الضخمة. كما من المتوقع أن تقوم حكومة الإمارات بخفض الدعم بصورة أكبر، فقد قامت برفع أسعار الخدمات في مطلع العام ٢٠١٥ وفي أغسطس قامت أيضاً بتحرير أسعار البترول ما سيساهم في خفض تكاليف الدعم. ومن المتوقع أن يتحول هذا العجز إلى فائض في العام ٢٠١٧ على خلفية التعافي البطيء المتوقع لأسعار النفط وزيادة مخططة في إنتاج النفط.

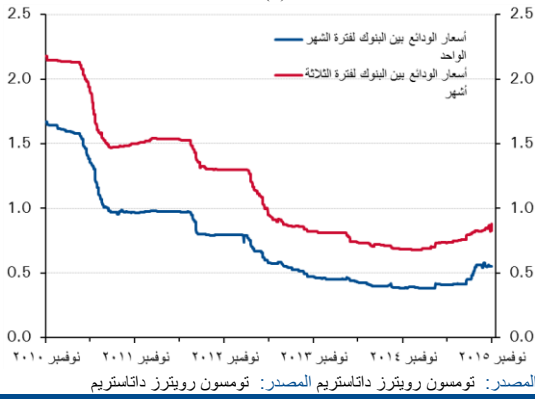
استمرار مرونة فائض الحساب الجاري نتيجة قوة الإيرادات غير النفطية

من المتوقع أن يستمر الحساب الجاري بتسجيل فائض بواقع ١٤-١٥% من الناتج المحلي الإجمالي في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على خلفية قوة إيرادات الصادرات غير النفطية. وقد قابل الضغوطات على الفائض التجاري، الناجمة عن تراجع إيرادات الصادرات النفطية و نمو الواردات غير النفطية، قائلها نمو إيرادات

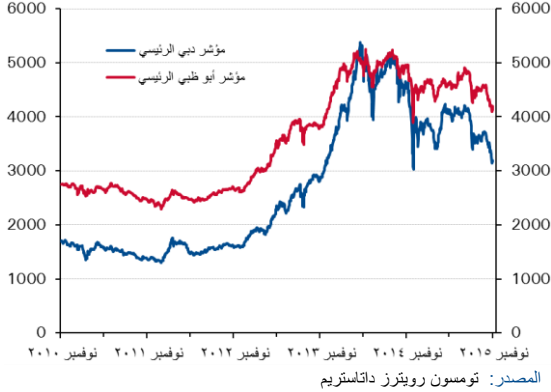
الرسم البياني ١٠: عرض النقد
(النمو السنوي %)



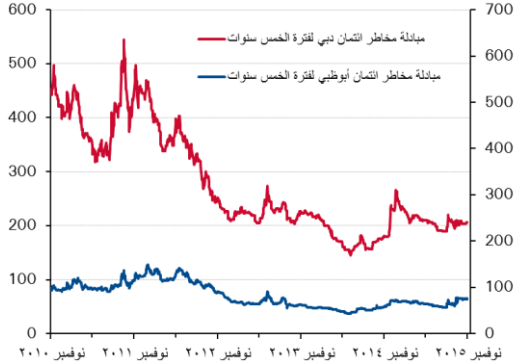
الرسم البياني ١١: أسعار الإنترنت
(%)



الرسم البياني ١٢: مؤشرات سوق الأسهم
(مؤشر)



الرسم البياني ١٣: مبادلات مخاطر عدم السداد
(نقاط أساس)



الصادرات غير النفطية وخصوصاً من قطاعات السياحة والتجارة والخدمات المالية.

من المحتمل أن تكون صادرات الإمارات غير النفطية قد تأثرت بصورة طفيفة بقوة الدرهم. فقد سجل الدرهم نمواً على خلفية قوة الدولار في مؤشر الإمارات الموزون تجارياً ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الصادرات وساهم في جعل الإمارات عالية الكلفة من ناحية السياحة والاستثمار من قبل الوافدين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي وأميركا.

وتعدّ الدول الآسيوية من أكبر الشركاء التجاريين للإمارات وقد تشهد عملات تلك الدول التي لا ترتبط بالدولار الأميركي تراجعاً مقابل الدرهم. ولكن ستستمر قطاعات العقار والاقتصاد غير النفطية على مستوياتها الجيدة في ظل التراجع الحالي لأسعار النفط وذلك لأن معظم المستثمرين في الإمارات من دول مجلس التعاون الخليجي ومواطني الإمارات.

ومن المحتمل أن يكون لإلغاء العقوبات عن إيران من قبل الغرب في مطلع العام ٢٠١٦ دوراً في إنعاش التجارة في الإمارات ولا سيما في القطاع غير النفطي. إذ تعد الإمارات الشريك التجاري غير النفطي الأكبر لإيران والمصدر الرئيسي للسلع المستوردة.

نمو الائتمان المصرفي قد يواجه ضيقاً في السيولة مع تراجع نمو الودائع

استمر الائتمان المصرفي بالارتفاع على وتيرته المعتدلة رغم تراجع أسعار النفط وتراجع نشاط سوق العقار، بينما واصل باقي القطاع غير النفطي نموه لا سيما قطاع التشييد والبناء، حيث يتراوح نمو القروض اعتباراً من شهر أكتوبر ٢٠١٥ عند ما يقارب ٧,٧٪ على أساس سنوي. ومن المتوقع أن يشهد نمو القروض تحسناً تماثياً مع ارتفاع متوقع في الإنفاق الرأسمالي في فترة الاستعداد للمعرض الدولي (إكسبو ٢٠٢٠).

وقد شهدت وتيرة نمو الودائع تراجعاً في ٢٠١٥ نتيجة تراجع نمو الودائع الحكومية بصورة رئيسية. فقد استقر نمو إجمالي الودائع اعتباراً من شهر أغسطس عند ١,٤٪ على أساس سنوي بينما تباطأ نمو الودائع الحكومية المرتبط بالإيرادات النفطية. وقد أدى ذلك إلى زيادة معدل القروض إلى الودائع مؤخراً وارتفع في شهر أكتوبر ٢٠١٥ إلى أعلى مستوى منذ ثلاث سنوات عند ١٠٣,٢٪. على خلفية تراجع نمو الودائع، فقد استمر تراجع النمو السنوي لعرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) منذ منتصف العام ٢٠١٤.

ولا تزال السياسة المالية للإمارات سياسة توسعية مع وجود احتمالية التضيق إذا ما استدعت الحاجة. فقد ارتفعت قليلاً أسعار الإنترنت لأجل الثلاثة أشهر ولأجل الشهر الواحد في النصف الثاني من العام ٢٠١٥ لكنها لا تزال متدنية عند أقل من ١٪. ومن المتوقع أن يساهم رفع الأسعار من قبل مجلس الاحتياط الفدرالي في تضيق السيولة على القطاع المصرفي.

ومع تأخر بعض العملاء في سداد المستحقات، فقد واجهت الشركات المتوسطة والصغيرة في دبي بعض الصعوبات مؤخراً. إذ أشارت بعض الأخبار أنه منذ فصل الصيف من العام ٢٠١٥ شهدت تلك الشركات تأخيرات أو تعثراً في السداد من عملائها.

ويشير تقرير دبي حول الشركات الصغيرة والمتوسطة للعام ٢٠١٣ أن تلك الشركات تشكل ما يقارب ٩٥ من مجموع الشركات في دبي و٤٣٪ من العمالة و٤٠٪ من إجمالي القيمة المضافة لاقتصاد دبي ما يجعل تلك الشركات من أهم محركات الاقتصاد. ويشكل قطاع التجارة معظم هذه النسبة من الشركات بنحو

الرسم البياني ١٤: مؤشر الإمارات الموزون تجارياً
(مؤشر يناير ٢٠٠٠ = ١٠٠)



٥٧%. وبما أن السلع تعدّ المحرك الأول لهذا القطاع، فقد تأثر بشكل كبير من التراجع العالمي في أسعار النفط. وبما أن ما يقارب ٥١% من تلك الشركات تعتمد بصورة أساسية على الصادرات والتجارة، فقد تأثرت جدا بارتفاع الدرهم أمام معظم العملات الرئيسية (باستثناء الدولار الأميركي).

ويقدر اتحاد مصارف الإمارات بلوغ ديون الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه خطر التعثر في السداد ما يتراوح بين ٥ مليارات درهم و ٧ مليارات درهم (١,٣٦ مليار دولار - ١,٩ مليار دولار)، بينما ظلت مخصصات القروض المتعثرة مستقرة خلال العام ٢٠١٥. وقد يؤدي تعثر السداد في قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تسارع مخصصاتها. وقد أعلنت السلطات نيتها تقديم قوانين جديدة بشأن الإفلاس لدعم تلك الشركات وتقليل خطر التعثر في السداد. ولكن مع بلوغ إجمالي الائتمان ١,٤ تريليون درهم وبلوغ قيمة خطر التعثر بالسداد في الشركات الصغيرة والمتوسطة ٧ مليارات درهم فإن أثر التعثر سيكون محدوداً على القطاع المصرفي.

أسواق الأسهم وأسعار الفائدة

واجهت مؤشرات دبي وأبوظبي الرئيسية ضغطاً خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٥ تماثياً مع الأسواق الخليجية والعالمية ووسط تراجع أسعار النفط.

واستقرت حالياً مبادلات خطر عدم السداد والتي تعد مؤشراً هاماً لمستوى المخاطر في اقتصاد الدولة. وفي منتصف شهر نوفمبر، استقرت مبادلات خطر عدم السداد لفترة الخمس سنوات لدبي وأبوظبي عند ٢٠٦ نقطة أساس و ٧٥ نقاط أساس على التوالي.

ومن المتوقع أن تظهر تأثيرات قانون الشركات الجديد الإيجابية والذي يشمل التقليل من النسبة الأدنى من الأسهم التي يجب طرحها وقت الاكتتاب من ٥٥% إلى ٣٠% ما قد يساهم في زيادة مستوى الاكتتاب. فقد رأى العديد من المستثمرين أن نسبة ٥٥% تعتبر عالية وقد منعت العديد منهم من بيع حصة كبيرة من استثماراتهم.

استمرار ربط الدولار بالدرهم الإماراتي

ارتبط الدرهم بالدولار الأميركي عند سعر دولار واحد مقابل ٣,٦٧٣ درهم منذ العام ١٩٩٧. وقد ساهمت سياسة أسعار الصرف الحالية في دعم استقرار الاقتصاد الكلي للإمارات ودعم معدل التضخم والحفاظ على ثقة المستثمر، ولكن واجه الربط بعض الضغوطات نتيجة تراجع أسعار النفط مؤخراً وقوة الدولار أمام معظم العملات الأخرى، إلا أن امتلاك الإمارات لاحتياطيات مالية متينة قد مكّنها من دعم ارتباط عملتها بالدولار.

Head Office

Kuwait
National Bank of Kuwait SAK
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
National Bank of Kuwait SAK
Bahrain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait
Bahrain Branch (H.O)
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAK
Head Office - Dubai
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3885888

National Bank of Kuwait
Abu Dhabi - Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAK
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan
National Bank of Kuwait SAK
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAK
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAK
Singapore Branch
9 Raffles Place #24-01/02
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAK
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
133 Yin Cheng Bei Road, Lujiazui
Shanghai 200120
China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait
NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey
Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353